



على الخلف



(هيلم الموسوي)

التسييس الفئوي للتظاهرات ينذر بفوضى تهدد الحراك والبلاد

وحول الدور السياسي لهذا الفريق أو ذلك، وحول علاقات لبنان بالخارج، وحول احوال الموضة والتسوق والصراعات المالية والتجارية، وكان الناس المهوولين الذين يعانون البطالة والعوز، وياتوا لا يتقنون أن في إمكانهم تعليم أولادهم أو توفير ملاذ صحي لهم أو عمل، ليسوا هم أصحاب القضية.

لذلك، بات واجباً تحذير الجميع من خطر الفوضى التي تهدد كل شيء: الحراك وما بقي من استقرار في لبنان. الفوضى التي تعيد بث الروح في الثورات، التي سرعان ما تأخذ أبعاداً مناطقية وطائفية وجهوية، وسرعان ما تستدعي الخارج للتمويل والدعم والتسلح والغطاء السياسي، وتستدعي البيات الاستفزاز الباجحة عن ضربة ورد عليها، وتستدعي العاطلين عن العمل ودفعهم ليكونوا جيوش الجيول الجديد من ورثة الطائفيين على اختلافهم.

اصحاب المصلحة في نشر هذه الفوضى باتوا أكثر من المتوقع، من بينهم قوى السلطة التي تعتقد بأن الفوضى تعيد إنتاج قواعدها للعودة الى لعبة الحوار من فوق من أجل المكاسب من فوق أيضاً. ومن بينهم، كذلك، اصحاب النفوذ في المؤسسات المالية والاقتصادية الذين يريدون إعادة تعويم تجربة مافيات الحرب لكسب المزيد من الأموال غير المشروعة. ومن بينهم، أيضاً، القوى السياسية المتقلبة - تارة في السلطة وطوراً في المعارضة - والساعية الى تحسين شروطها. كما أن من بينهم المجموعات التي تعيش على تمويل الخارج وتريد تسديد الفواتير له، والإعلام الخاضع لسلطة المال والمليشيات الطائفية. هذا الإعلام

الذي يتوهم أن بإمكانه الحلول مكان أهل الحكم، والذي يقوم بأدوار في تقديم الشعارات السياسية على الشعارات المطالبية، لأنه - أيضاً - يسند فواتيره الى القوى السياسية والمالية التي لا تزال تموله من أموال الناس والدولة. وهذه هي الحال مع غالبية القنوات التلفزيونية التي سبق لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، الذي استغل نفوذه داخل المؤسسات التابعة لمصرف لبنان وداخل القطاع المصرفي ومع كبار التجار، لمعالجة مشكلات أصحابها، وسهل لها الحصول على قروض مالية كبيرة، لم يصرف منها قرش

واحد في المؤسسات الإعلامية أو لتحسين ظروف العاملين فيها، بل استخدمت لخدمة أصحاب هذه الوسائل ومشاريعهم التجارية الحائنية.

لأنها ستضع الناس أمام الاختيار بين الاستمرار في المطالبة بالتغيير الشامل، والفوضى الأمنية والانهايار المالي. يراه، اليوم، أن يقال للناس إن عليكم أن تخاروا: إما القبول بحكم الفاسدين في الدولة والاقتصاد والإعلام والمستولين على القطاعات التربوية والصحية والاجتماعية، وإما الذهاب الى فوضى وحروب تتأل من راحتكم وأمن عائلاتكم.

وإذا كان الحراك لم يتشكّل على هيئة تحرك منظم تقف خلفه قوى أو تحالفات واضحة، فإن الوقت لا يزال متاحاً لخلق إطار تنسيقي يحميه من عملية التسييس القائمة لأهداف لا تحضه، وهو إطار ضروري، لكون جيش الانتهازيين يتحرك بقوة داخل الساحات، ولأن الإعلام يريد أن يقر ما هي المطالب الحقيقية للناس، علماً بأن هذا كله لا يعفي السلطة، وقواها كافة، من التصرف بواقعية بدل الإنكار والمكابرة، أما التذرع بأننا لا نعرف مطالب الناس فهو عذر أقبح من ذنب. الشارع يريد، أولاً، شراكة تمنحه حق الرقابة الفعلية على ما تقوم به مؤسسات السلطة ويريد التثبت من وصول شخصيات الى مواقع القرار والإشراف على إنفاق المال العام وإدارة مؤسسات الدولة. وهو أمر متاح، ما لم تواصل السلطة عمليات فحوص دماء الطائفية والولاءات الشخصية لكل مرشح لتولي وظيفة عامة. ولأن الناس يريدون الخلاص من زمن ربط مصير البلاد ومقدراتها بأشخاص

دون غيرهم. هل بات لبنان عاجزاً عن إيجاد حاكم جديد لمصرف لبنان يتولى الإشراف على البيات منطوية وعملية ولاسياسية للسياسات النقدية في البلاد؟ هل يخلو لبنان من شخصيات تجيد إدارة وزارات الخدمات كافة من دون الخضوع لوصاية هذه الجهة السياسية أو تلك؟ هل بات خالياً من كوادر قادرة على حفظ الحق العام في البحر والبر والهواء؟ هل بات لبنان عاجزاً عن إدارة مرفق عام، حتى يكون البديل بيع الدولة إلى أثرياء جمعوا أموالهم من السرقات والفساد.

على أن الدور الأبرز في منع انزلاق الجميع نحو الفوضى المدمرة، هو لقوى أمنية وعسكرية، يجب أن تفكر قياداتها، لرة واحدة، بأن طموحاتها السياسية لم تعد تنفع. هذه القيادات الطائفية لم تعد قادرة على حماية موافقكم. وعود الدول الخارجية لكم بمناصب وامتيازات لم تعد قابلة للتحقق. انظروا من حولكم كيف يهرب الغرب، تاركاً من وثق به وتعامل معه. وإذا لم تبادر القوى العسكرية والأمنية الى ابتداء وسائل تمنع صدام الناس بعضها ببعض، وتمنع استغلال هذا أو ذاك لإدارة الحراك، وهو أمر في إمكانها فعله، فستكون أمام انقسامات تطيح وحدة هذه القوى وفعاليتها، عندها، سيقتول الناس بان من غير المجدي إنفاق قرش واحد على جيش وقوى أمن وأجهزة لا تبادر الى حماية السلم الأهلي...

لبنان اليوم على مفترق طرق. الفوضى التي تهدد الحراك الشعبي ستجلب العار لكل من يعلم ويصمت، ولكل من يصو على أنه الأكثر معرفة، وكل من يمارس فوقية أخلاقية على الآخرين.

حرام الناس... حرام لبنان يا حكام!!!



Lebanese Swiss Bank
البنك اللبناني السويسري
LSB Sincere Banking